

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

د. عايشي كمال

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة باتنة - الجزائر

مقدمة

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء . و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي .

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم . وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء . وسنتناول في هذا البحث من خلال التحليل والدراسة تلك الحوافز والضمانات مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل بنية دولية يطبعها التنافس على الاستثمارات الأجنبية و لذلك تم تقسيم هذا العمل كما يلي :

أهمية الاستثمارات الأجنبية للدول النامية والجزائر خاصة:

مع بداية التسعينات ومع الشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها متغيرات اقتصادية عالمية ، تهدف إلى التوجه نحو الليبرالية وتطبيق قواعد اقتصاد السوق . شرعت الجزائر إلى التأقلم مع الوضع الجديد ، وهذا بتحرير اقتصادها وفتحته أمام الشركات الأجنبية في العديد من القطاعات الحيوية وخاصة الصناعي منها . وفي هذا السياق تم الشروع في سن قوانين تناسب طبيعة المرحلة الحالية ، وعملت على تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك من خلال قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 الذي منح امتيازات كبيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر وأعطى له نفس

المساواة مع الاستثمار الوطني . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : هل أدت هذه القوانين إلى جذب واستقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتوفير المناخ الملائم لذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال ومعرفة إمكانية جذب الجزائر للاستثمارات الأجنبية ، نعتمد على الإحصائيات الصادرة في هذا الشأن ، مع مقارنة ذلك ببعض الدول الشبيهة للوضع الجزائري .

وفي بداية الأمر نورد بعض الملاحظات حول أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية والعربية منها خاصة :

- أدت عمليات التحرير الاقتصادي ، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق والخدمات ورؤوس الأموال . وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة . وهكذا أدى هذا النوع من الاستثمار إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة من التدفقات الاستثمارية . وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي : الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار ، فضلا عن زيادة مساهمة الدول النامية في التكامل الاقتصادي العالمي .

- لقد استفادت الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة . وشجع ذلك دول نامية أخرى كالدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية ، وتحرير الأسواق .

- أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة²⁰² .

فخلال الفترة التي شهدت نشاطا بصورة خاصة (1988- 1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ، ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة ، ويمثل المبلغان معا نسبة 45% من إيرادات

²⁰² - حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003 ، ص 16 .

كافة عمليات الخصخصة . وهكذا يكون للخصخصة أثر ايجابي طويل المدى على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج²⁰³ .

وبالرغم من هذا لم يتعد نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات المباشرة 0.7% خلال عام 2002 . كما أنه لم يتجاوز نسبة 3% من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية .

ويدل هذا على تواضع حجم تلك الاستثمارات بالمقاييس الدولية ، وعدم قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنافسة الدول النامية لاسيما في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا .

كما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية تتركز في قطاعات محدودة ، مثل النفط والصناعات الاستخراجية الأخرى .

في حين نلاحظ أن النصيب الأكبر يتم داخل البلدان المصنعة بنسبة 74% ، بينما بلغت الأهمية النسبية للدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 26% والذي ساهمت فيه بالخصوص دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، حيث يلاحظ أيضا أنه وحتى داخل البلدان النامية نفسها هناك تركيز في بعض المناطق دون الأخرى . ففي سنة 1998 مثلا كان نصيب البلدان النامية في حدود 198 مليار دولار تحصلت منها دول آسيا على 85 مليار دولار ودول أمريكا اللاتينية على 77 مليار ، أي هذين المنطقتين تحصلتا على 95% من إجمالي التدفق الاستثمار الأجنبي للدول النامية²⁰⁴ .

جدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول النامية

(مليون دولار)

البلدان	1998	1999	2000	2001	2002
الصين	43751	40319	40772	46846	52700
المكسيك	11933	12534	14706	24731	13627
هونغ كونغ	14770	24595	61938	22834	13718
البرازيل	28856	28578	32779	22457	16566
سنغافورة	6389	11803	5407	8609	7655
الدول العربية	8402	4297	2333	5944	4474

المصدر: الأونكتاد: الاستثمار العالمي 2003

ومن الواضح أيضا وجود تفاوتات كبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات لأجنبية المباشرة ، حيث نجد مثلا أن دول شمال إفريقيا (الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر) تستقطب ما يزيد عن 80% من إجمالي تدفقات الاستثمارات

²⁰³ -مرجع سابق ، ص 17 .

²⁰⁴ - مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، ص 11 .

الأجنبية إلى الدول العربية . ويعزى ذلك إلى حجم وهياكل اقتصاديات تلك الدول والسياسات المتبعة في ذلك الخصوص. وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية

(مليون دولار)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329.3	179.5	453.7	358	91.8	218
مصر	886.9	1065.3	2919.4	1235.4	509.9	647
المغرب	1079.3	333.1	849.5	201.3	2657.8	428
تونس	365.3	668.1	367.9	778.8	486.4	821
إجمالي الدول العربية	7169.1	8401.9	4297.2	2332.8	5943.5	4474

المصدر : الأونكتاد ، الاستثمار العالمي 2003 .

بالنسبة للجزائر نلاحظ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1997-2002 ، الذي انتقل من 260 مليون دولار عام 1997 إلى 1065 مليون دولار في عام 2002 ، حيث معدل الزيادة بلغ 75.6 % . واستقطبت الجزائر في سنة 2002 ما نسبته 23.80 % ، مقابل 3.9 % فقط من إجمالي الاستثمارات العربية سنة 1997. ويعتبر هذا تطور كبير بالنسبة للجزائر ، حيث تحتل المرتبة الأولى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول العربية في الفترة الأخيرة . ويرجع هذا إلى استكمال الجزائر للتشريعات الخاصة بالاستثمار وتغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به . وشمل هذا تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب ، بما يجعل الاقتصاد الجزائري وبيئته الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة²⁰⁵ .

غير أن ذلك لم يكن كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، على الرغم من المغريات المتمثلة في تهيئة الأرضية الصالحة والمناخ المواتي لتلك الاستثمارات ولعمل الشركات المتعددة الجنسيات ، مقارنة بالدول الأخرى كالصين والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا التي بلغت الاستثمارات فيها أضعاف إجمالي التدفقات نحو الدول العربية . وقد تكون العوامل الاقتصادية الكلية وأسواق الأوراق المالية في الجزائر أبرز المعوقات .

²⁰⁵ - CNES , Rapport sur : La conjoncture économique et sociale du 2° semestre 2002 , p29.

وبالتالي فإن قدرة الجزائر على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في القطاع النفطي والطاقة الحصة الأكبر ، وهو القطاع المفضل للشركات الأجنبية في الدول النفطية عموما، ثم في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أخيرا²⁰⁶ . في حين تركزت هذه الاستثمارات في الدول الغير النفطية في القطاعين الثاني والثالث . ويدل هذا على أن الميزة التنافسية في الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى وبالتالي ينبغي أن تقوم هذه الدول بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيدا عن القطاعات التقليدية . وان كان لا يزال هناك مجالا رحبا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية .

الإطار القانوني للاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية في الجزائر

ومن أجل النهوض بالقطاع الخاص الوطني ، وجعله رائد للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية حسب ما تقتضيه التحولات الاقتصادية العالمية ، تم وضع إطار تشريعي جديد وبرنامج إصلاح ، يهدف هذا الإطار الجديد إلى :

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المخطط والموجه إداريا .
- تقليص دور القطاع العام ، وجعل القطاع الخاص هو الرائد في التنمية الاقتصادية للبلاد .

- تحرير الأسعار للتجارة الخارجية والصرف .
- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر .
- تشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ، وذلك بمنحه امتيازات خاصة جديدة للاستثمار في هذا القطاع .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخلق مناخ ملائم لاستقطابها ، بحيث يمكن لرأس المال الأجنبي الاستثمار في كل القطاعات بما في ذلك القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة. وبهذا الصدد ، فإن قانون النقد والقرض لعام 1990 يخصص في المادة 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي . وهذا القانون يفتح الطريق لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة بدون خصوصية ، وبإمكانه الاستثمار في كل القطاعات والتي لم تتجه اليه الدولة .
- وأيضا من أجل تشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار وإدماجه في الاقتصاد الوطني أكثر ، تم إصدار المرسوم التشريعي في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار.

حيث هذا القانون الاستثماري منح امتيازات جديدة للاستثمار الخاص في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ، إذ أقر له الحق في الاستثمار بحرية وفي كثير من المجالات ، ومساواته في الحقوق مع القطاع الخاص الأجنبي ، وأيضا تقليص درجة

²⁰⁶ - Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie , Conférence des Nations Unies sur le commerce et le Développement , Genève 11 . Mars 2004 , p

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع ضرورة التخفيف من الرسومات والضرائب لتشجيع الاستثمار .
إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها (APSI) لمساعدة المتعاملين الاقتصاديين على إتمام إجراءات الاستثمار عبر الشباك الموحد، وتقديم تسهيلات ومساعدات خلال فترة انجاز المشروع وأخرى عند الاستغلال.

- القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي وتطوره في الجزائر :

بالرغم من الاهتمام البالغ لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ومساواتها في الحقوق مع الاستثمارات المحلية ، إلا أنه نلاحظ عراقيل إدارية وببيروقراطية أعاقَت نشاط الشركات الأجنبية . وهذا ما سبب في محدودية الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة خاصة الصناعية منها باستثناء الصناعة الاستخراجية ، خاصة القطاع النفطي (الذي امتص أغلب الاستثمارات الأجنبية في العشر سنوات الأخيرة) ، إضافة إلى بعض الخدمات العمومية في قطاع الاتصالات ، ومواد البناء ، الخ .
وعموما الجزائر لم تجذب الاستثمارات الأجنبية الإنتاجية بعد وهذا استنادا على النتائج التطبيقية حول أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001. والذي طور فيه مؤشرا تجميعيا لقياس مقدرة القطر على جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب الأقطار على أساس هذه المقدرة . وكما جرت العادة في تطوير مثل هذه المؤشرات التجميعية فقد عرف مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار على أنه المتوسط البسيط لنسبة القطر في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي لكل من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتشغيل العالمي والصادرات العالمية . وبالتالي نرى أن المؤشر يبين مدى نجاح الدولة النسبي في جذب هذا النوع من الاستثمارات ، كما يشكل هذا المؤشر تلخيصا للميزة التنافسية الظاهرة لأي دول في جذب الاستثمار .

وقد تم حساب المؤشر كمتوسط لفترتين زمنيتين : 1988-1990 و 1998-2000 ، حيث بلغ حجم عينة الأقطار للفترة الأولى 112 قطرا بينما بلغ حجم العينة للفترة الثانية 137 قطرا . وقد أوضحت النتائج أنه للفترة الأولى جاءت سنغافورة على رأس قائمة الأقطار الجاذبة للاستثمار ، حيث بلغت قيمة مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار حوالي 13 . بينما بالنسبة للدول العربية فقد جاءت أربعة منها ضمن قائمة العشرين قطرا التي تفتقد إلى المقدرة على جذب استثمار وهي الكويت والجزائر والسودان وقطر ، حيث بلغت قيمة المؤشر لكل منها حوالي صفر²⁰⁷ .

أما خلال الفترة 1998 - 2000 فقد جاءت كلا من بلجيكا ولوكسمبورج على رأس القائمة بمؤشر بلغت قيمته حوالي 17 ، بينما جاءت اليمن في آخر القائمة بمؤشر بلغت قيمته سالب 0.8 . والجزائر جاءت ضمن العشرين بلدا التي تفتقد إلى المقدرة على جذب الاستثمار . هذا على الرغم من أن التقرير لا يرصد النتائج التفصيلية على مستوى

²⁰⁷ - علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، عدد21 ، يوليو 2004 ، ص 12 .

الأقطار أي أنه يوفر النتائج التجميعية على مستوى الأقاليم عبر العالم ، والجدول التالي يورد بعض النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة :

جدول (3) مؤشر القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمتوسط الفترة

1998 - 2000

الأقاليم	النسبة المحلي الإجمالي للنتائج	النسبة للتشغيل	النسبة للصادرات	قيمة المؤشر
العالم	1	1	1	1
الدول المتقدمة	1	4.4	1.1	2.2
الدول النامية	1	0.3	0.7	0.7
الدول العربية شمال إفريقيا	0.4	0.2	0.4	0.3
الدول العربية الآسيوية	0.2	0.2	0.1	0.2

المصدر : علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، عدد 21 ، يوليو 2004 ، ص 12 .

يلاحظ من الجدول أن الدول المتقدمة تستأثر بنصيب أعلى من الدول النامية بحوالي أربعة أضعاف ، وأن الدول التي مؤشرها يفوق الواحد الصحيح تملك اقتصاديات قوية وتستغل قوتها الاقتصادية بتطبيق سياسات تهدف إلى اجتذاب تدفقات استثمارية كبيرة ، عكس الدول الأخرى التي مؤشرها ضعيف والذي يبين أن اقتصادياتها ضعيفة وعاجز على استقطاب هذه الاستثمارات .

وفي المقابل نسجل بلدان استثنائية اقتصادياتها متطورة ولكنها تقع في أسفل السلم وذلك لأتباعها سياسات تفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، كما هو الحال بالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية . إلا أن هناك أيضا بلدان ذات اقتصاديات ضعيفة ولكنها تملك موارد طبيعية كثيرة نسبيا ، مما جعلها تصنف في أعلى السلم كما هو الحال بالنسبة للبلدان النفطية.

وقد تم الاعتماد أيضا في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية من حيث درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار الأجنبي ، تأسيس مؤشر مركب والذي من خلاله يمكن التعرف على البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار . وهذه البيئة تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة وعجز أقل ومقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالي فيه .

وقد شمل المركب ثلاث مجموعات هي ²⁰⁸ :

- مجموعة السياسة المالية : والتي يعتمد فيها على مؤشر العجز في الميزانية العامة

²⁰⁸ - مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، مرجع سابق ، ص ص 21-22 .

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتضح من خلالها مدى تمكن السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة على تحقيق التوازن الداخلي للاقتصاد .

- مجموعة السياسة النقدية : والتي من خلالها يمكن معرفة التطورات في معدل التضخم ، وسعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي في الاقتصاد .

- مجموعة سياسة المعاملات الخارجية : والتي يعتمد فيها على مؤشر العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتضح من خلالها مدى تمكن سياسة سعر الصرف على تحقيق التوازن الخارجي .

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط مؤشر السياسة المالية ، متوسط مؤشر السياسة النقدية ، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية)²⁰⁹.

والجدول التالي نوضح فيه المؤشر المركب لقياس مناخ الاستثمار في بعض الدول العربية منها الجزائر ومقارنتها ببعض الدول في استقطاب الرأس المال الأجنبي

جدول (4) المؤشر المركب لقياس مناخ الاستثمار في بعض الدول العربية

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر التوازن الخارجي	المؤشر المركب
الأردن	2	1	3	2
البحرين	0	0	3	1
تونس	- 1	0	1	0
الجزائر	2	1	1	1
السعودية	2	0	3	2
مصر	0	0	1	0
المغرب	0	1	-	-
المتوسط 1998	(0.4)	0.4	0.3	0.1
المتوسط 1999	0.5	0.5	2	1

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999 ، ص 23 .

من الجدول يتضح أن متوسط المؤشر المركب لمجموع الدول العربية في عام 1998 هو 0.1 ، والذي يوحي بعدم تحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية عموما نتيجة لانخفاض أسعار النفط . وفي سنة 1999 بلغ هذا المتوسط (1) والذي يفسر بإمكانية تحسين في مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط وانعكاس ذلك ايجابيا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط.

وبالنسبة للدول العربية الغير منتجة للنفط ، نجد أن الأردن قد سجل أكبر مؤشر مركب (2+) ، والذي يفسر بتحسن كبير في مناخ الاستثمار في هذا البلد وأنه أكثر جاذبية

²⁰⁹ - نفس المرجع السابق ، ص 23 .

للاستثمار الأجنبي المباشر ، مقارنة بالدول الأخرى كتونس (0) ومصر والمغرب أيضا . أما بالنسبة للجزائر فبلغ هذا المؤشر (1) ، ويعني هذا أن الاقتصاد الجزائري يمكن أن يتحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا ما تم تهيئة المناخ الملائم لذلك .
- مؤشر مقارنات جهوية لنتائج الجزائر المحققة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الدول المغربية :

إن نتائج الجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1985 - 2002 ، وضعت البلد في مكانة مقارنة بالدول الأخرى للمنطقة ، بسبب النتائج المشجعة رغم الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة . والجدول التالي يبين ذلك :

جدول (5) مقارنة النتائج المحققة للجزائر مع الدول المغربية (1985-2002) بالنسبة للاستثمارات الأجنبية (دولار أمريكي ونسبة مئوية)

الدول	النتيجة المطلقة			النتيجة النسبية			تدفق الاستثمار لكل ساكن		تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	
	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة			مخزون d'IED			دولار		%	
	1985	1990	1995	2002	1985	1990	1995	2002	1985	1990
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	PIB	% FBCF
الجزائر	6.9	30.0	605	5702	0.3	1.2	20.0	0.1	0.6	0.2
مصر	1156	757.2	865	20746	22.1	12.8	13.0	31.4	16.4	8.5
المغرب	66.3	389.6	994	9994	2.8	15.0	33.6	3.2	13.8	6.1
تونس	10.3	407.8	538	14061	13.2	47.5	57.2	10.8	27.5	60.3

Source : CNUCED , base de données FDI/TNC , <http://www.unctad.org/fdistaststic>

من الجدول يتضح أن الجزائر في الفترة 1985 - 1994 لم تتلق استثمارات أجنبية يمكن الحديث عنها ، نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك والمعتمدة على الاقتصاد الموجه، وعدم الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وفي هذا الصدد نسجل أن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية للجزائر وخصوصا في التكوين الرأسمالي الإجمالي كان ضعيفا ، حيث لم يتجاوز 0.2% خلال هذه الفترة ، بينما بلغت هذه النسبة 60.3% في تونس و 8.5% في مصر و 6.1% في المغرب . وهذا ما يدل على أن هذه الدول سبقت الجزائر في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، إذ نسجل أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا الناتج بلغت 27.5% في تونس ، و 16.4% في مصر و 13.8% في المغرب خلال الفترة 1990-1994 . في حين هذه النسبة لا تمثل سوى 0.6% في الجزائر، وهذا ما يعكس إحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتميزة ب: تفشي البيروقراطية الإدارية وعدم مسايرة الإطار التشريعي وعدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية .

ولكن في الفترة 1995-2002 نسجل تدفق مهم للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، مما يمكنها من مسايرة الدول الأخرى في شمال إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية . وزيادة على هذا فإن الجزائر أكدت تحسنها في ميدان جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة ، إذ صنفت في المرتبة الأولى بالنسبة لبلدان المغرب العربي وفي المرتبة الثالثة في إفريقيا خلال سنة 2002 . ونؤكد هذا بالزيادة في دور الاستثمارات الأجنبية في التكوين الرأسمالي الإجمالي الذي انتقل من 0.2% في الفترة 1990-1994 إلى 4.2% خلال 1995-2002. كما أن نسبة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من 0.6% إلى 11.7% خلال نفس الفترة . ولكن هذا التحسن في مناخ جذب الاستثمار الأجنبي محقق فقط في بعض الاستثمارات الإستراتيجية (المحروقات ، الاتصالات : رخصة GSM ، مواد البناء و الحديد والصلب) مع العلم أن الكثير من هذه المشاريع ما زالت في طور الانجاز . وأخيرا يبدو أن الأمور توسعت في هذا المجال أكثر للانفتاح على العالم (الخروج من الاحتكار للدولة في : الاتصالات وقطاعات الكهرباء والمياه) . وفي تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 سجل تراجع كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من 1.1 مليار دولار عام 2002 إلى 634 مليار دولار عام 2003 ، مشيرا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية . كما أوضح التقرير الدولي أن الاستثمارات الأجنبية تراجعت من 678.8 مليار دولار عام 2002 إلى 559.5 مليار دولار عام 2003²¹⁰ .

إذن نجد أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر غير مستقرة ، إذ تدخل وتخرج بحرية تبعا لظروف المناخ الاستثماري المتغير .

وفي المقابل ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أخرى مثل المغرب ، حيث قفزت الاستثمارات من 481 مليار دولار إلى 2.28 مليار دولار عام 2003 .

من جانب آخر أوضح التقرير أن المغرب استقبل ما بين 1995 و 2003 ما قيمته 9 مليار دولار من الاستثمارات مقابل 6.9 مليار دولار لمصر و 4.9 مليار دولار للجزائر و 8.4 مليار دولار لتونس²¹¹ .

- دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل وتوزيعها حسب قطاعات النشاط:

وما يمكن ملاحظته أيضا أن مشاريع الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تخلق إلا قليلا من مناصب العمل ويكاد يكون دورها هامشيا في حل أزمة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري . وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

²¹⁰ - منصوري زين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 126

²¹¹ - نفس المرجع السابق .

**جدول رقم (6) يشير إلى عدد مناصب العمل في مشاريع الشراكة مع
الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1993 – 1997)**

القطاع	التشغيل	العدد
الفلاحة	5667	9
الصناعة	17844	103
أشغال عمومية وبناء	5031	22
السياحة	5808	10
الخدمات	31966	29
الصحة	545	2
التجارة	173	11
المجموع	67034	186

Source : N.Benfreha , Les multinationales et la
mondialisation ,
1999,éd. Dahleb , Alger , p.199

ولتوضيح الأمور أكثر في مجال الشراكة مع المتعاملين الأجانب من حيث: عدد المشاريع وتكلفتها ومناصب الشغل ، وتوزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط ، نعتمد على إحصائيات الجدول التالي الخاص بالحجم الإجمالي والتوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الأجانب خلال سنة 2003 :
جدول (7) توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاعات النشاط في عام 2003 :

القطاع		التكلفة		المناصب المتوقعة
		المبلغ (مليون دج)	%	العدد
الخدمات والأشغال العمومية البترولية		353		5
الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية		146		240
البناء والأشغال العمومية		3726		3672
الكيمياء والبلاستيك		610		64
الصناعات الغذائية		307		102
الصناعات النسيجية والقطنية		271		93
صناعات الخشب والفلين		311		142
الصناعات المختلفة		2090		408
النقل		79		35
السياحة		129		279
الخدمات المقدمة للمؤسسات		244		245
المجموع		8266	100	5285

Source :Ministère de PME, Bulletin D'informations Economiques pour l' année 2004, p 20.

يتضح من الجدول السابق ، أن تكلفة المشاريع مع الشراكة مع المتعاملين الأجانب قد بلغت حوالي 8266 مليون دينار في سنة 2003 مع إمكانية توفير حوالي 5285 منصب عمل .

وتبين إحصائيات توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط : سيطرة القطاع الصناعي بأكثرية المشاريع بتكلفة 3735 مليون دج ، والتي تمثل نسبة 45% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإمكانية تشغيل 1049 عاملا. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بتكلفة استثمارية 3726 مليون دينار والتي تمثل نسبة 39.6 % من المبلغ الإجمالي، مع تشغيل حوالي 3672 عامل ونسبة 69.47 % من مجموع المتوقع تشغيلهم في 2003 ، ويبدو أن هذا القطاع أكثر امتصاصا للبطالة مقارنة مع القطاعات الأخرى خاصة الصناعي الذي يمتاز بتكلفة مرتفعة من أجل خلق منصب عمل واحد . و في القطاع الصناعي نسجل أن الصناعات الكيماوية والصناعات المختلفة أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16.3% و 55.9% على التوالي من إجمالي الاستثمارات الصناعية²¹².

²¹² - لمزيد من التفصيل حول تطور عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتكلفة استثماراتها ومناصب الشغل المزمع إنشاؤها في الفترة 1994-2001 ، انظر : الدليل الإحصائي للجزائر رقم : 17 ، 19 ، 20 .

ورغم هذا تبقى الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة دون المستوى المطلوب في هذا القطاع ، نتيجة للحواجز الإدارية المعقدة وكذلك نقص المعلومات الاقتصادية إن لم نقل انعدامها حول المعطيات المتعلقة بالاقتصاد ككل وحول المؤسسات الاقتصادية ، وكذلك غياب السوق المالية في الجزائر أحال إلى عدم إقبال المتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب البلدان الأصلية :

إن الشركات الرئيسية الأجنبية المستثمرة في الجزائر عموما من الحجم الكبير، الشيء الذي مكنها من تعظيم الربح والمكاسب المرتفعة بالرغم من المخاطر والتغيرات الكبيرة في السوق .

وبتحليل المشاريع حسب البلدان الأصلية ، نسل وجود مستثمرين من جنسيات مختلفة ، مع مستثمرين جدد في الآونة الأخيرة مثل مصر ، الإمارات العربية المتحدة ، إفريقيا الجنوبية ، بلجيكا ، إضافة إلى المستثمرين التقليديين . والجدول التالي يوضح مساهمة البلدان العشرة الأوائل للاستثمار في الجزائر .

جدول (8) يبين البلدان العشرة الأوائل المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998 - 2001
الوحدة : آلاف الدولارات

الترتيب	البلدان الأصلية	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : Examen de la Politique de l'investissement Algérie , op.cit .p09.

كما يتضح من الجدول السابق ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية من المستثمرين الرئيسيين الأجانب في الجزائر بمبلغ قدره حوالي 908 مليون دولار في السنوات الأخيرة . وأن هذا الاستثمار الأمريكي طويل المدى ومستقر خاصة في قطاع المحروقات ، مع الإشارة

إلى بدأ التنوع في الاستثمار الأمريكي أخيرا في قطاعات الكيمياء والصيدلة من طرف شركة (Phizer) .²¹³

ومن المستثمرين التقليديين نجد الثلاثة بلدان الرئيسية لغرب الاتحاد الأوروبي (فرنسا واسبانيا وإيطاليا) الذين أمضت معهم الجزائر اتفاقيات التعاون على المستوى السياسي والاقتصادي ، واستثمارات هذه الدول تتمثل في المحروقات Agip , ("Cepsa Total") وفي الصناعات الغذائية (Danone) ، الخزف ، الكيمياء ، الصيدلة ، وفي الصناعات التجهيزية والحديدية .

وفي إطار العلاقات الاقتصادية التقليدية الموجودة بين الجزائر وألمانيا ، تم إنشاء مؤسستي شراكة في سنة 2002 : "Henkel" ، المصنع الألماني للمنتجات الاستهلاكية ، الذي ساهم بالأغلبية في رأس المال المصنعين : 100% في مجمع l'ENAD (المؤسسة الوطنية للمنظفات ومنتجات الصيانة) ، ومجموعة "Messer" ، الذي يعتبر مجمع ألماني آخر مختص في الغاز الصناعي .

واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أمضت الجزائر عليها أخيرا ستعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى الجزائر ، خاصة مع إنشاء منطقة حرة للتبادل في حدود 2017 ، والتي من شأنها ستفتح آفاق جديدة إيجابية للجزائر في هذا الشأن .

كما أن الاستثمارات مع الدول النامية (الاستثمارات " جنوب - جنوب ") أيضا قوية في الفترة الأخيرة ، كما يوضح الجدول السابق . وفي هذا الصدد نسجل الدخول الكبير لمصر في سنة 2001 إلى السوق الجزائر باستثمارات تقدر بأكثر من 363 مليون دولار وبذلك تحتل المرتبة الثانية للمستثمرين الأجانب في السوق الجزائرية ، وهذا بالاستثمار في الهاتف النقال "Orascom" ، ومواد البناء .

وعموما بالرغم من تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر أخيرا كما بينت الدراسة . إلا أنه من الصعب بمكان تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وعرض النتائج النهائية حول جاذبية الاقتصاد الجزائري لها ، بسبب عدم المعرفة المعمقة لمختلف المشاريع، ففي القطاع الصناعي ، فهل يتعلق الأمر بنشاط إنتاجي مع قيمة مضافة محلية عالية ؟ أم هي مجرد نشاطات للتركيب مبسطة والمكونات ذات كثافة تكنولوجية عالية ومستوردة . كما أن المشاريع المنجزة في إطار الشراكة الأجنبية أغلبها في الصناعة الاستخراجية ، ونادرة في الصناعة التحويلية وفي صناعة التجهيزات التي تعتبر أساس التصنيع الحديث .

الخاتمة:

وأخيرا تجدر الإشارة في هذا الصدد، أنه بالرغم من الجهود المبذولة والنجاحات النسبية المرافقة سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية أو البيئة التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار ، فإنه من الملاحظ وجود عدد من المعوقات التي تحد من نمو هذه التدفقات الاستثمارية إلى الجزائر . ومن بين هذه المعوقات

²¹³ – Examen de la Politique de l'investissement Algérie ,op.cit .p09.

النقص في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري ، ووجود قيود فيما يتعلق بدخول الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى نشاطات وقطاعات معينة ، والنقص الملحوظ في البنية التحتية في الكثير من المناطق والتي لا تسمح بإنشاء المشاريع الأجنبية خاصة : كعدم صلاحية شبكة الطرق والمواصلات وعدم توفر المياه بصورة كافية تسمح لإقامة المشاريع الصناعية، والنقص في المطارات والموانئ إن لم نقل انعدامها في العديد من المناطق ، وكذلك عدم تهيئة المناطق الصناعية لاستقطاب مثل هذه الاستثمارات . وفي هذا الصدد يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلوميرغر) لسنة 2004 الذي كشف عن جملة العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية شراكة . وهي التي أدت إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر . وعلى رأس هذه العراقيل : انتشار البيروقراطية والتعفن الإداري وتفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم الراشد ونقص الهياكل القاعدية وخدمات الجمارك والخدمات البنكي، وصعوبة الحصول على العقار .

وفي النهاية يمكن القول أن قدرة الجزائر على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه ، وتحقيق الدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري ، وبرامج الخصخصة ، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات . وهذه الشروط إن تم تطبيقها ستؤدي بالاقتصاد الجزائري إلى أكبر الاقتصاديات متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي سيكون لها أثرها المباشر على أداء ونمو اقتصادها مستقبلا . إذ أثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له ، ومن تلك المنافع :

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية .
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات .
- توفير فرص عمل جديدة ، فضلا عن المساهمة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة .
- خلق جو المنافسة بين الشركات المحلية ، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير ، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية .
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

وحقيقة الأمر لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول ، ويمكن القول أن اثر هذه الاستثمارات على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة والشغل وترقية الصادرات وجذب التكنولوجيا المتطورة في الاقتصاد الوطني عموما وفي القطاع الصناعي خصوصا بقي محدودا إلى حد الآن.

المراجع والهوامش :

1- بالعربية:

- حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003 ،
 - مناخ الاستثمار في البلدان العربية 1999 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت
 - عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية القاهرة 1989
 - عبد اللطيف بن أشنهو: المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد الجزائري
 - مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 1985.
 - علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، عدد 21 ، يوليو 2004 ،
 - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.
 - الأونكتاد ، الاستثمار العالمي 2003 .
- ### 2- بالاجنبية:

- CNES , Rapport sur : La conjoncture économique et sociale du 2°
- semestre 2002
- Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie ,
Conférence des Nation Unies sur le commerce et le
.Développement , Genève11 . Mars 2004 ,
- CNUCED , base de données FDI/TNC , <http://www.unctad.org/fdistasttic>
- N.Benfrehha , Les multinationales et la mondialisation , 1999,éd.
Dahleb ,
Alger ,

Ministère de PME, Bulletin D'informations Economiques -10
-pour l' année 2004